ورغم «اتفاق دمشق» لوقف اطلاق النار، تواصل التحرك العربي من اجل عقد مؤتمر قمة عربي. وفي هذا الاطار، ابلغ الملك حسين، عاهل الاردن، ياسر عرفات انه يؤيد عقد القمة، كما اجرى اتصالاً مع العاهل المغربي اعرب خلاله عن تأييده لنداء الحسن الثاني لعقد القمة لبحث وضع الفلسطينيين في لبنان (الدستور، عمان، ١٩/٦/١٩٨٥).

وفي تطور يتعلق بمواصلة المشاورات العربية لعقد القمة، نقلت وكالة الانباء التونسية، استناداً الى مصدر ديبلوماسي عربي في تونس، قوله: ان المغرب طالب الجامعة العربية بتأجيل اجتماع مجلسها الى يوم ٢٧/٦/١٩٨٥، وهو الاجتماع الذي كان مقررا عقده يوم ٢٤/٦/١٩٨٥، لبحث مسألة تطبيق الاجراءات التي تقررت من اجل انهاء الحرب ضد المخيمات في بيروت (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩/٦/١٩٨٥).

وعقب الطلب المغربي، بدأ مبعوثون مغاربة جولاتهم في الدول العربية لتسليم قادتها رسائل من ملك المغرب تتضمن دعوة رسمية لعقد القمة الطارئة. وقد اعلن مبعوث مغربي وصل الى الكويت ان البحرين وقطر والعراق والاردن والامارات واليمن الشمالي والسعودية والكويت وسلطنة عمان قد ايدت عقد القمة الطارئة. واضاف، ان الاتصالات المشجعة مع القادة العرب حدت بالعاهل المغربي لان يبعث برسالة خاصة الى الرئيس السوري حافظ الاسد تتعلق بانعقاد القمة (القبس، ٢١/٦/١٩٨٥).

ولاحظت الاوساط السياسية العربية ان الموقف السوري من عقد القمة قد طرأ عليه بعض التغيير، عقب تسلم الرئيس السوري الرسالة المغربية. فقد اعلن وزير الاعلام السوري، ياسين رجوح، «ان سوريا تؤيد عقد القمة العربية التي يمكنها تحقيق الحد الادنى من التضامن العربي ضد التوسع الامبريالي والصهيوني». واشترط ان لا تكون القمة تغطية لما اسماه «المؤامرة التي تؤدي الى تصفية القضية الفلسطينية» (وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٤/٦/١٩٨٥).

وفيما بدا انه تشجيع للقرار السوري الذي اعلنه وزير الاعلام، اكد امين عام الجامعة العربية، الشاذلي القليبي، «اهمية حضور سوريا لاي مؤتمر قمة عربي» (السفير، ٢٤/٦/١٩٨٥). وفيما كان التحرك العربي متواصلاً لعقد القمة الطارئة، اصدرت الجماهيرية الليبية بيانا وزعته وكالة الجماهيرية للانباء (جانا)، جاء فيه: «ان ليبيا وايران اعلنتا عزمهما على انشاء 'جيش القدس' لتحرير فلسطين، وان الجانبين اكدا التزامهما الكامل بالعمل على تحرير كامل تراب فلسطين وازالة الكيان الصهيوني الذي يعتبر الصراع معه صراع وجود وليس صراع حدود». واوضح البيان ان تحالفاً استراتيجياً تم التوقيع عليه بين ليبيا وايران (الشرق الاوسط، ٢٥/٦/١٩٨٥).

وبدا واضحاً ان هذا الاعلان لم يؤثر على التحركات المغربية لعقد القمة الطارئة. وبهذا الصدد، اوضح احد المبعوثين المغاربة وهو عبد الهادي بوطالب «ان الملك الحسن الثاني يتابع اتصالاته مع القادة العرب لمعرفة وجهات نظرهم فيما يتعلق بالقمة». ونفى ان تكون القمة الطارئة التي ستعقد في المغرب هي قمة بديلة عن المقرر عقدها في الرياض. وشدد على ان القمة الطارئة ستركز البحث في الوضع الفلسطيني في لبنان (المصدر نفسه). اما لبنان، فقد حدد موقفه من القمة المقترحة من المغرب اذ ذكرت معلومات رسمية ان الرئيس اللبناني، امين الجميل، ابلغ السفير المغربي في بيروت، «ان قضية المخيمات الفلسطينية هي قضية داخلية بحتة، ولهذا، فان لبنان لا يمكن ان يشارك في اية قمة عربية لا يكون البحث فيها شاملاً، ويتناول جدول الاعمال قضايا المنطقة ككل، ومنها قضية لبنان» (السفير، ٢٦/٦/١٩٨٥).

في هذه الاثناء، قالت اوساط دبلوماسية عربية ان بعض القادة العرب اقترحوا على الملك الحسن الثاني تأمين مشاركة مصرية كاملة في القمة الطارئة، وفي حال تعذر ذلك، تأمين حضور مصري في قمة مختصرة ومصغرة على ان يحمل الحضور المصري طابع الحضور المراقب في المراحل الاولى. واضافت هذه المصادر ان مصر رفضت، رفضاً مطلقاً، هذه الاقتراحات (القبس، ٢٨/٦/١٩٨٥). اما بشأن اجتماع مجلس الجامعة العربية، فاصبح في حكم المؤكد ان يعقد اجتماعه يوم ٢٩/٦/١٩٨٥ في تونس. وبالفعل، عقد المجلس اجتماعه على مستوى مندوبي الدول العربية في الجامعة، بغياب لبنان. وقد اقترح الشاذلي القليبي، في الاجتماع، ان يكون يوم ٢٧/٧/١٩٨٥ موعداً لقمة عربية طارئة لبحث القضية الفلسطينية. اما مندوبا سوريا والجزائر، فاقترحا على اية قمة عربية مناقشة مختلف القضايا المختلف عليها عربياً والا تقتصر على موضوع واحد فقط، في حين اشترطت ليبيا، للحضور، ان يقتصر بحث الزعماء العرب على القضية الفلسطينية (المصدر